

مجموعة بن هندي حققت نمواً بنسبة 20% خلال الفترة من 2012 إلى 2013.. بن هندي لـ «الأيام الاقتصادي»:

السوق البحريني يشهد نشاطاً تحكيه معدلات نمو الشركات

□ علي الصباغ



أكد أحمد بن هندي الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات بن هندي أن السوق البحريني يشهد نشاطاً وحرارة تجارية واقتصادية ملحوظة تغذيها المشروعات الحكومية، ومشروعات القطاع الخاص، مشيراً إلى أن هذا الحراك تجلّى في مستويات النمو التي حققتها الكثير من الشركات. ونوه إلى أن مجموعة بن هندي حققت نمواً خلال الفترة من 2012 إلى 2013 يقدر بنحو 20%. وتمارس المجموعة التي تأسست قبل نصف قرن عدة أنشطة تجارية من خلال شركاتها، وتمتلك المجموعة وكالة السيارات الكورية الجنوبية كيا، كما تمتلك وكالة سامسونج فرع الهواتف الذكية والسيارات الذكية، وتجهيز الشركات بمنتجات سامسونج. ورأى أن النشاط الاقتصادي لم يصل إلى حد التعافي فلا تزال السوق بحاجة إلى تنشيط مسارات اقتصادية عدة، لا سيما في قطاعات السياحة والفندقة، مشيراً في الوقت إلى ضرورة الإسراع من وتيرة عمل استكمال البنية التحتية. وذهب بن هندي في حديث لـ «الأيام الاقتصادي» إلى أهمية استكمال التشريعات أيضاً، وتوفير المقدمات لتطبيقها، منتقداً قانون المرور الجديد الذي تضمن مواد إشكالية، لا سيما فيما يتعلق بحظر سيطرة الأجنبي، ورأى أن هذا القانون يحتاج لمقدمات، في مقدمتها تطوير شبكتي المواصلات والنقل بأنواعها.

بل بشأن أمور كثيرة لها علاقة بالتسجيل والترخيص»، مؤكداً أن «حظر سيطرة الأجنبي يتطلب سلسلة من التدابير والإجراءات السابقة».

وأردف قائلاً: «تطوير الطرق يلعب دوراً كبيراً في الحركة المرورية، وكذلك الأمر بالنسبة لتطوير المواصلات العامة، فإذا ما أرادت الجهات الرسمية الحد من حركة السيارات فلا بد أن توفر بديلاً، وأن يكون لها شبكة طرق، وشبكة نقل عام بأنواعها، مثل: الباصات، والمترو، وسيارات الأجرة، ثم وضع قيود قانونية تساعد على تنظيم الحركة، مثل: القيادة في بعض الأماكن، وتخصيص مسارات للباصات وغير ذلك».

وتابع قائلاً: «على سبيل المثال في بريطانيا، وضعت ضريبة على السيارات في مناطق الازدحام فبمجرد أن تدخل السيارة تلك المناطق تحسب الضريبة تبدأ لربما من 5 جنيهات»، مؤكداً أن «هناك مقدمات ضرورية للتشريعات، فعلى سبيل المثال الشوارع المزدهمة بحاجة إلى شرطة المرور لتنظيم حركة السير ما يقلل من اهتمام الناس بأنظمة المرور».

مشروع سوق العمل بحاجة إلى مراجعة وتقييم

وعن رأيه بالضجة المثارة بشأن قرارات هيئة تنظيم سوق العمل، قال أحمد بن هندي: «إن أي مشروع بحاجة بعد تطبيقه إلى مراجعة، وتقييم لمعرفة مواطن الضعف والقوة، والإيجابيات والسلبيات، من خلال دراسة تساعدنا على اتخاذ الطريق الصحيح»، معرباً عن اعتقاده بأن «مشروع تنظيم سوق العمل بحاجة إلى تطوير، وذلك لا يعني التكتف لمزايا هذا المشروع الذي أتاح للكثير من أصحاب الأعمال فرصاً ومساحات للتطوير والتوسع بالاستفادة من برامج تمكين».

وذهب الرئيس التنفيذي إلى أهمية «إيجاد التطوير انطلاقاً من الرقابة، والتعاون مع الجهات الرسمية، ومراكز الشرطة»، مشيراً إلى أن «تمكين بصدد مراجعة برامجها تطوير نظامها، وتلك خطوة جيدة يجب أن تنسحب أيضاً على هيئة تنظيم سوق العمل».

واستدرك قائلاً: «يجب أن نعرف أيضاً أن سوق العمل في البحرين سوق جيد، ولا يشكل خطورة، والكوادر البحرينية مطلوبة في منطقة الخليج كلها، والقطاع الخاص في البحرين لا يجد أفضل من الموظفين البحرينيين، لكننا في الوقت نفسه نريد من الكوادر البحرينية إرادة ورغبة في التطوير وركوب السلم خطوة خطوة». وشدد على أن «سوق العمل يتطلب أيضاً تطوير مخرجات التعليم، وتزويد الخريجين بثقافة العمل وحبه، بحيث يكون مسؤول المبيعات على سبيل المثال يمتلك المهارات اللازمة للقيام بعملية البيع».



تصوير: عبدالله الخال

□ أحمد بن هندي خلال حديثه لـ «الأيام الاقتصادي»

لشركات المقاولات». وعاد إلى الحديث عن أهمية التحفيز، قائلاً: «تأسيس الشركات في بلدان أخرى يعتبر عملاً يسيراً، فيمكن خلال ثلاثة أيام استصدار التراخيص، والحصول على رخص العمال، وكل ما تحتاجه، على خلاف تأسيس الأعمال في البحرين الذي يتطلب الحصول على موافقات من جهات عدة تفنقذ إلى التنسيق والانسجام فيما بينها».

وذكر بن هندي أن «الأمر السياسي والدعاية بشأن الأوضاع الحالية تؤثر على قدرة البلد على استقطاب شركات من الخارج»، مشيراً إلى أن «الشركات المحلية تحاول أن تبين أن النشاط التجاري قائم على قدم وساق، والنمو مستمر، والشركات تتوسع وتكبر في هذا السوق».

وأوضح أن «أعمال مجموعة شركات بن هندي في الفترة الممتدة من 2012 إلى العام 2013 نمت بنحو 20%، كما أن الربع الأول من العام الجاري حمل في طياته معدلات نمو مشجعة».

ومن جهة أخرى، رأى بن هندي أن «السوق البحريني يعاني من قصور وبطء تشريعي أيضاً، فهناك قوانين مهمة جداً تمس القطاع الخاص، لكنها لم تصدر أو صدرت بعد مداولات ووقت طويلين، مثل: قانون الشركات العقاري، وقانون الإصدار، والقوانين بعد».

حظر سيطرة الأجنبي يتطلب سلسلة تدابير سابقة

ورداً على سؤال يتعلق باللغظ الحالي بشأن قانون المرور، ورأيه فيه، وخصوصاً أنه يرأس اللجنة المشتركة بين الغرفة والداخلية قال: «في الحقيقة، القانون المشار إليه اطلعت عليه قبل دخولي للغرفة، وذلك لأنه أرسل لجمعية رجال الأعمال التي لديها لجنة مشتركة مع الجمعية».

وتابع قائلاً: «لقد أبدينا تحفظنا واستفساراتنا بشأن مواد عدة، ليس فقط فيما يتعلق بالسماح للأجنبي بقيادة السيارة،

جانب البنوك التي تعتبر شريكاً في أية عملية تطوير، سواء أكان تطويراً عمرانياً أم تطويراً في البنية التحتية أو ما أشبهه».

ورداً على سؤال بشأن الأسباب التي تحد من تعافي السوق، أجاب قائلاً: «هناك عوامل كثيرة، ومنها: ضعف المحفزات والتشجيع؛ فعند ما تريد أن تنشط السوق فإن ذلك يتطلب استقطاب شركات ومشروعات، غير أن الواقع يحكي معوقات كثيرة تصطدم بها الشركات الراغبة في تأسيس أعمال في البحرين، مثل: البيروقراطية في تخليص المعاملات، وعمليات التسجيل، وما إلى ذلك».

وتابع قائلاً: «إذا ما أردت أن تخلق رواد أعمال جدد سواء محليين أو خارجيين فإن ذلك يتطلب تشجيعاً وتسهيلاً لهم ومشروعاتهم على اختلافها الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، فلو ضربنا مثلاً بمشروع بناء منازل، فإن هذا المشروع يستدعي سلسلة طويلة من النشاط المترابط، ابتداء من مواد البناء الأولية، مروراً بالسرمايك، والنجارة، وانتهاء بالديكور، وما إلى ذلك».

وعما إذا كانت المجموعة تملك نشاطاً في المقاولات، قال: «كان ضمن المجموعة شركات مقاولات، لكننا أوقفنا العمل في هذا المجال في العام 1991 بعد حرب الخليج التي جعلت حكومات المنطقة توقف عملية الإنفاق والصرف، لكننا حولنا عملنا على المسار الآخر، وهو التجارة».

ونوه إلى أن «المجموعة تمول معدات خفيفة ونقيلة للسوق، مثل: الإطارات والزيت، وما شابه ذلك».

سوق المقاولات يعاني من التشيع

ورداً على سؤال بشأن ما إذا كانت المجموعة تدرس العودة لسوق المقاولات قال: «لدينا الخبرة اللازمة في هذا المضمار، غير أننا لم نتخذ قراراً بشأن ذلك، وواقع الحال يحكي تشيعاً بشركات المقاولات والبناء»، مؤكداً أن «عدد الشركات العاملة في سوق المقاولات في البحرين كبير جداً، وذلك يستدعي دراسة السوق والوقوف على طاقته الاستيعابية، ومراجعة السياسات المتعلقة بالترخيص

ودعا في الوقت نفسه إلى مراجعة مشروع إعادة تنظيم سوق العمل وتقييمه، مشيراً إلى أن المراجعة من شأنها سد الثغرات وتعزيز الإيجابيات، واصفاً بأن سوق العمل في البحرين جيد والكوادر البحرينية مطلوبة، لكن بعض البحرينيين بحاجة إلى ثقافة العمل.

وحدد بن هندي أولويات المجموعة في تطوير الأعمال في السوق المحلي والتوسع في الخارج، كاشفاً أن المجموعة أنهت تسجيل شركة تابعة لها في السعودية ستعمل في مجال التجارة، وهي في طريقها لتأسيس شركتين أخريين في قطر والإمارات.

طرح المشروعات مستمر

وقال أحمد بن هندي: «نرى أن المشروعات الحكومية تزداد شيئاً فشيئاً، والوزارات تطرح مشروعات، وفي مقدمتها وزارة الإسكان التي تعمل لإنجاز مشروعات كثيرة مطروحة وسوف تطرح، كما أن وزارة التربية تستعد لطرح حزمة من المشروعات».

وأضاف: «من جانب آخر نرى أن القطاع الخاص طرح مشروعات أيضاً مثل: مشروع مدينة التنين، ومشروع جزيرة الحد الشرقية، ومشروعات ديار المحرق، وفي المحافظة الجنوبية هناك عدة مشروعات، نحو المستشفيات: مستشفى السرطان، والقلب، وذلك كله كفيل بتحريك مياه السوق».

ورأى أن «الحكومة عملت على استخدام أداة الإنفاق بصورة إيجابية لتحريك السوق، والدليل على ذلك أن ميزانية البحرين خلال سنتين الماضيتين هي من أكبر الميزانيات في تاريخ البحرين، وذلك يكشف أن توجه الحكومة يقضي بضح السيوولة في السوق عن طريق المشروعات والدعم سواء دعم السلع، والرواتب».

وعن القطاع الخاص أوضح أن «هناك حركة تغذية الاستثمارات الداخلية المحلية وأخرى خارجية خليجية وغير خليجية بحسب ما تراه، وخصوصاً في منطقة الحد الصناعية، غير أننا بحاجة إلى توسع ونشاط أكبر لنصل إلى التعافي المأمول وخصوصاً في مجالات السياحة، والفنادق وتطوير الشوارع والبنية التحتية»، مشيراً إلى أن «البنية التحتية لا تزال أقل من المطلوب»، مدلاً على كلامه بأن «الشوارع لا تزال تشهد زحاما، وذلك يعني أن عملية التطوير بطيئة بالمقارنة مع النشاط والحراك بانواعه».

وقال: «نحتاج إلى عملية تطوير أسرع تشمل مد جسور، وإنشاء شوارع سريعة وما أشبه ذلك».

القطاع الخاص خرج من حالة التخطئ نسبياً

وأكد أن «القطاع الخاص خرج نسبياً من حالة التخطئ التي سادت في أعقاب الأزمة المالية العالمية، مدفوعاً بالتسهيلات المتاحة من

«سيتي جروب» تدفع 7 مليارات دولار

وكان مسؤولو العدالة يسعون للحصول على 10 مليارات دولار من سيتي جروب، وفقاً لوكالة بلومبرج للأنباء المالية. ومن بين البنوك التي اتفقت على دفع تسوية ضخمة في الأشهر الأخيرة "جي بي مورجان تشيس"، أكبر بنك في البلاد، والذي وافق على دفع 13 مليار دولار في صورة غرامات وتعويضات.

واضطرت سيتي جروب نفسها لدفع أكثر من 1.1 مليار دولار في وقت سابق هذا العام لمجموعة من المستثمرين من المؤسسات لتسوية دعوى مدنية بالتعويض عن الخسائر الناجمة عن الأزمة.

(د ب أ) - ذكرت تقارير إعلامية اليوم الأربعاء أن مجموعة سيتي جروب قد تدفع نحو 7 مليارات دولار في تسوية مع الحكومة الأمريكية بسبب ما تردد عن تضليل المستثمرين فيما يتعلق بالأوراق المالية التي أدت إلى الأزمة المالية والركود العالمي. وتعد سيتي جروب، ثالث أكبر بنك في الولايات المتحدة من حيث الأصول من بين المؤسسات التي تخضع للمراقبة من قبل مسؤولي العدالة الأمريكية لدورها في بيع الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري السيئة - وهي ممارسة أدت إلى التأثير سلباً على النظام المالي الأمريكي في خريف عام 2008.

339 مليون دولار أنفقاها الكويتيون منذ بداية العام

إنه في حين شهدت معدلات نمو زوار دبي القادمين من السعودية تراجعاً بنسبة 8.50%، ونموا ضعيفاً من الكويتيين بنسبة 1.90%، فإن معدلات نمو الزوار من لندن وباريس شهدت نمواً قوياً مكوناً من خانات مزدوجة. على صعيد المدن العربية، جاءت دبي أولاً كأعلى وجهة، ثم الرياض، وأبوظبي، تلتها القاهرة، ثم عمان، والدار البيضاء. أما على صعيد العالم، فجاءت لندن أولاً، ثم بانكوك، تلتها باريس ثالثاً، ثم سنغافورة، وديبي خامساً، ثم نيويورك سادساً، واستطبول سابعاً، تلتها كوالالمبور ثامناً، وهونغ كونغ تاسعاً، وأخيراً سينتول عاشرًا.

احتل الكويتيون المركز الثالث، من حيث أكبر عدد من المسافرين زاروا مدينة دبي هذا العام، بحسب مؤشر ماستر كارد لأعلى الوجهات العالمية، إذ بلغ عددهم 430 ألف زائر، وهو رقم أعلى مقارنة بجميع السنوات الأربع الماضية. كما كشف المؤشر، الذي صدر أمس، أن مجموع إنفاق الكويتيين هذا العام في دبي بلغ 339 مليون دولار، ويأتون بعد اللندنيين الذين احتلوا المركز الأول بالنسبة لزوار دبي، وأنفقوا 1.283 مليار دولار، ثم الزوار من الرياض الذين أنفقوا 359 مليون دولار، وحلت جدة في المركز الرابع، إذ أنفق زوارها 333 مليون دولار، يليهم الباريسيون وأنفقوا 322 مليار دولار. وتقول الدراسة